والله أعلم

المسألة العاشرة

عطف النسق

أولاً: (عطف الظاهر على ضمير الرفع)*

معنى العطف:

العطف لغة مصدر قولك «عطفت الشيء» إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر وهو أيضا مصدر قولك : «عطف الفارس على قرنه» أي كفئه ومساويه في الشجاعة أي التفت إليه.

والنسق لغة، بفتح النون والسين جميعا وصف كبطل وحسن، يقال : «ثغر نسق» إذا كانت أسنانه متساوية، ويقال : «خرز نسق» إذا كان منتظما، ويقال: «كلام نسق» إذا جاء على نظام واحد.

أمّا «النسق «بفتح النون وسكون السين فهو مصدر قولك : «نسقت الكلام» إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض، ولم يقل النحاة في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعا، وكأنهم أخذوه من قولهم : «كلام نسق» أي على نظام واحد، والنظام الواحد في قصدهم هو علامات الإعراب التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه، **وسيبويه** يسميه كثيرا «**باب الشراكة**» لذلك المعنى [1].

وهو في اصطلاح النحاة:

تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.

واعلم أن حروف العطف على قسمين :

الأول : ما يعقد التبعية في اللفظ والمعنى معا وهو ستة أحرف.

(الواو – الفاء – ثم – حتى – أم – أو)

١) (*) الإنصاف المسألة ٦٦ الجزء الثاني.

١ – عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك / ٣٥٣.

الثاني : مايعقد التبعية في اللفظ دون المعنى وهو ثلاثة أحرف : (بل – لكن – لا).

أمّا ما يفيده كل حرف على حده، ومعناه، فليس موضوعنا ولذا نغض الطرف عنه.

أولا العطف على ضمير الرفع:

١ – **ذهب البصريون** إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا إذا كان هناك توكيد أو فصل. ويجوز – على قبح – في الشعر من غير فصل [١].

٢ – **ذهب الكوفيون** إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو : قمت وزيد.

واحتج الكوفيون للجواز بما جاء في لسان العرب «نثرا وشعرا»، وما جاء في كتاب الله.

فمن الكتاب قوله تعالى : «ذو مرة فاستوي وهو بالأفق الأعلى» [٢] فعطف الضمير «هو» على الضمير المرفوع المستكن في «استوي»، والمعنى فاستوي جبريل ومحمد بالأفق _ وهو مطلع الشمس – فدل على جوازه.

قال الطبري والفراء : والمعنى فاستوي جبريل وقوله «هو» يعني «محمدا» – صلى الله عليه وسلم – وفي هذا التأويل العطف على الضمير المرفوع من غير فصل [٣].

وأرى أن الآية الكريمة ليست دليلا قاطعا لما ذهب إليه الكوفيون'فالجمهور(فاستوي) أي «جبريل» في الجو (وهو بالأفق الأعلى) أي رآه الرسول بحراء قد سدّ الأفق، له ستمائة جناح [٤].

فتكون الواو للحال، والجملة بعدها في محل نصب حال من الواو وعليه اعتمد البصريون.

وقد وافق ابن هشام البصريين فيرى «أنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده بالضمير المتصل نحو قوله تعالى : «لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين» [٥] فقد عطف الظاهر «آباؤكم» على الضمير في «كنتم» بعد توكيده بالضمير المنفصل «أنتم» ومثله التوكيد بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي. **ومن**

١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٦٦) ٢ / ٤٧٥
٢) النجم «٦ – ٧»
٣) البحر المحيط ٨ / ١٥٥١
٤) البحر المحيط ١٥٥١٨
٥) من الآية «٥٤» من سورة الأنبياء

ذلك قول الشاعر:

ذعرتم أجمعون ومن يليكم بـــرؤيتنا وكنـــا الظـــافـــرينا

والشاهد فيه (ومن يليكم) فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله «ذعرتم» وهذه التاء «نائب فاعل» وصح ذلك لأن التاء قد أكدت بقوله «أجمعون». [1]

ويضعف العطف عنده بدون فاصل من مثل : مررت برجل سواء والعدم «أي مستو هو والعدم». [2]

أما ابن مالك فقد ذهب في الخلاصة (الألفية) إلى أنه يرد العطف على الضمير المرفوع في النثر قليلا بلا فاصل على نحو ما حكي سيبويه – رحمه الله – مررت برجل سواء والعدم «برفع العدم» عطفا على الضمير المستتر في سواء. [3] أما ورود العطف بلا فاصل في الشعر فهو كثير، وإليه أشار بقوله:

وبلا فصل يرد في النظم فاشيا . . . وضعفه اعتقد

ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفـــلا تعسفن رملا [4]

وأراد «بالزهر» النساء المشرقات اللون. . . . . .«وبنعاج الفلا» ظباء الصحراء و «تعسفن» سرن سيرا شديدا ليس فيه تؤده ولا رفق.

والشاهد فيه «أقبلت وزهر» حيث عطف «زهر» على الضمير المستتر في «أقبلت» من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير فصل وهو جائز في سعة الكلام عند الكوفيين.

ونظير قول ابن أبي ربيعة قول **الراعي النميري** وهو من شواهد الكتاب «٢ / ٣٩١»:

---

١) البيت من الوافر ولا يعرف له قائل

٣- عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣ / ٣٩٠

٢) ٤ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٣ / ٣٩٠

٣) ٥ - شرح ابن عقيل للألفية ٢ / ٢٣٩

٤) البيت من الخفيف :شرح ابن عقيل (٢/ ٢١٨) – الإنصاف (٢/ ٤٧٥)

فلما لحقنا والجياد عشية دعوا يا لكلب واعتزينا لعامر[1]

والشاهد فيه «لحقنا والجياد» حيث عطف الجياد على الضمير المتصل الواقع فاعلا في «لحقنا ومنه أيضا قول جرير بن عطية يهجو **الأخطل التغلبي**:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

والشاهد فيه (يكن وأب له) حيث عطف «أب» على الضمير المستتر المرفوع المستكن في «يكن» وهو كما تري موافق لما ذهب إليه الكوفيون.

إن ما ذهب إله ابن هشام، وكذلك ما ذهب إليه ابن مالك في الخلاصة يوافق مذهب البصريين **فابن هشام** يري أنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع إلا بعد التوكيد (اللفظي أو المعنوي) كما أورد **وابن مالك** في الخلاصة كذلك لا يجوز العطف على الضمير المرفوع إلا بعد التوكيد، **أو ما هو بمنزلته**. وما ورد مخالفا «بدون توكيد» فهو في النثر قليل وفي الشعر «كثير» أما العطف بلا توكيد أو فصل فلا يجوز عند البصريين إلا على قبح في ضرورة الشعر. [2]

إلا أن **ابن مالك** عدل عن موافقة البصريين في كتابه «شرح التسهيل» حيث قال : ولا يمنع العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فصل كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم (برفع العدم) عطف «العدم» دون فصل وضرورة على الضمير المستتر في (سواء).

ومن ذلك قول عمر بن الخطاب : «كنت وجار لي من الأنصار» برفع «جار» على أنه معطوف على الضمير المتصل المرفوع في «كنت».

وقول عليّ بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر .

وهاتان العبارتان قد رواهما البخاري في صحيحه.

ومنه قول جرير : ..... ما لم يكن وأب له لينالا

وقول عمر بن ربيعة : قلت إذ أقبلت وزهر تهادى .....

١) البيت من الطويل : الانتصاف من الإنصاف (٢/ ٤٧٥)
٢) الإنصاف في مسائل الخلاف «٦٦» ٢ / ٤٧٥

وهذا قول مختار لا مضطر، إذ كان له أن ينصب (أب) و (زهر) على المفعول معه، وكذلك عبارتا عمر وعلي [1].

ومما جاء أيضا بالعطف على الضمير المرفوع بغير توكيد بالضمير المنفصل قول شاعر الحماسة :

ولست بنــازل إلا ألمت برحلي أو خيالتها الكذوب[2]

والشاهد فيه «ألمت أوخيالتها» حيث عطف خيالتها على الضمير المستتر في «ألمت، والبصريون يرون هذا البيت أخف من بيت جرير، وعمر بن أبي ربيعة، والراعي، والسر في ذلك أن الكلام طال، بسبب إتيانه بمتعلق للفعل وهو قوله «برحلي» فجعلوا طول الكلام نائبا مناب التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى : «ما أشركنا ولا آباؤنا» فقد زعموا أن الكلام قد طال بذكر «لا» ولو أن ذكرها بعد حرف العطف وهو الواو، فلذلك ساغ ترك التوكيد بالضمير المنفصل، وهو كلام لا يقضي العجب منه، أن يجدوا في كلام الله تعالى – وهو أفصح الكلام وأدقه – رعاية للصحيح البالغ الغاية دليلا لخصومهم فيتمحلون ويتغالون [3].

وبعد : فإن ما ذهب إليه الكوفيون هو الراجح في المسألة لوروده شعرا ونثرا دون اضطرار على ما بيّنا.

والله أعلم

١) عدة السالك إلى أوضح المسالك ٣/ ٣٩٢
٢) البيت من الوافر : الانتصاف من الإنصاف (٢/ ٤٧٦)
٣) الانتصاف من الإنصاف (٦٦) ٢ / ٤٧٦

ثانيا : العطف على ضمير الجر (*)

اختلف النحويون في جواز العطف على ضمير الجر «الخفض» دون إعادة الخافض.

١ – ذهب **الكوفيون، ويونس بن حبيب،** وأبو الحسن الأخفش، وأبو على الشلوبين إلى جواز ذلك، فتقول: مررت بك وزيد.

٢ – **ذهب جمهور البصريين** إلى أنه لا يجوز العطف على ضمير الخفض إلا بإعادة الخافض، نحو : مررت بك وبزيد، وما ورد عن العرب مخالفا لمذهبهم فإنهم يؤولونه.

٣ – **ذهب الجرميّ** إلى جواز العطف على ضمير الخفض من غير إعادة الخافض،إن أكد الضمير وإلا فلا، نحو : مررت بك نفسك وزيد. ووافق ابن مالك في الألفية الكوفيين ومن معهم من البصريين حيث قال :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعـــلا

وليس عندي لازمـا إذ قد أتـى فـي النثر والنظم الصحيح مثبتا

أي: **جعل جمهور النحويين** إعادة الخافض – إذا عطف على ضمير الخفض – لازما ولا أقول به لورود السماع نثرا ونظما بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض [١] والصحيح في هذه المسألة هو مذهب الكوفيين، ومن وافقهم، لأن السماع يعضده، والقياس يقويه.

أما السماع: فما روى من قول العرب «ما فيها غيره وفرسه» بجر الفرس عطفا على الضمير في «غيره» والتقدير : ما فيها غيره وغيرفرسه.

وقد ورد ذلك عن العرب كثيرا في أشعارهم.

١ – ومنه قول **مسكين الدارمي** – على حد قول الجاحظ في «الحيوان» –

نعلق في مثل السواري سيوفنا فما بينها والأرض غوط نفائف [٢]

وروي «والكعب» مكان «الأرض».

١) (*) الإنصاف مسألة ٦٥ الجزء الثاني.
١- الانتصاف من الإنصاف (٦٦) ٢ / ٤٧٦.
٢) البيت من الطويل : الإنصاف (٢/ ٤٦٥)

والمعنى: أن قومه طوال القامة، وأن السيف على الرجل منهم كأنه سارية من طوله، وبين السيف والأرض أو «بين السيف والكعب» مسافة **والشاهد فيه** : «فما بينها والأرض» حيث عطف الظاهر «الأرض» على الضمير المخفوض في «بينها» بالواو دون إعادة الخافض وهو كما ترى دليل للكوفيين الذين أجازوا ذلك ولم يقصروه على الضرورة.

٢ – ومنه قول الآخر:

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق [١]

والشاهد فيه «عنهم وأبي نعيم» حيث عطف «أبي نعيم» على الضمير المخفوض في «عنهم» بالواو دون إعادة الخافض.

٣ – وقول العباس بن مرداس:

أكر على القبيلة لا أبالي أفيها كان حتفي أم سواها [٢]

والشاهد فيه : «أفيها كان حتفي أم سواها» حيث عطف قوله «سواها» على الضمير المخفوض في «فيها» بأم دون إعادة الخافض.

والبصريون يقولون : إن «سواها» في موضع نصب على الظرف وليس مجرورا على العطف لأنها لا تقع إلا منصوبة، ولا يلزم ذلك لدخول حرف الجر عليها.

قال الشاعر : **المرار بن سلامة العجلي**:

ولا ينطق المكروه من كان بينهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا [٣]

ومما يدل على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال:

أتاني سواؤك – فرفع «سواؤك» فدل على صحة ما ذهب إليه الكوفيون، رواها الفراء عن أبي ثروان [٤].

٤ – وأنشد سيبويه – رحمه الله – :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب [٥]

---

١) البيت من الكامل ولم يعرف له قائل ك الإنصاف (٢/ ٤٦٦)
٢) البيت من الوافر : الإنصاف (١/ ٢٩٦) ٠
٣) البيت من الطويل : شرح ابن عقيل(١/ ٥٥٦) الإنصاف (١/ ٢٩٤) ٠
٤) الانتصاف من الإنصاف (٣٩) ١ / ٢٩٦ ٠
٥) البيت من البسيط : البحر المحيط ٢ / ١٥٧ – الإنصاف (٢/ ٤٦٤)– شرح ابن عقيل (٢/ ٢٢٠) ٠

والشاهد فيه: «فما بك والأيام» حيث عطف قوله: (والأيام) على الضمير المخفوض في «بك» بالواو من غير إعادة الخافض.

٥ – وقال آخر:

إذا أوقدوا نارا لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها [١]

والشاهد فيه «يصلى بها وسعيرها» حيث عطف قوله «وسعيرها» على الضمير المخفوض في «بها» بالواو من غير إعادة الخافض.

٦ – ومنه أيضا:

بنا أبدا لا غيرنا يدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح [٢]

والشاهد فيه «بنا لا غيرنا» حيث عطف قوله «غيرنا» على الضمير المتصل في «بنا» – بلا – من غير إعادة الخافض.

٧ – وقال رجل من طيء:

إذا بنا بل أنيسان اتقت فئة ظلت مؤمنة ممن تعادينا [٣]

والشاهد فيه «بنا بل أنيسان» حيث عطف قوله «أنيسان» على الضمير المتصل في «بنا» – ببل – من غير إعادة الخافض.

٨ – وقول الآخر :

أبك آية بي أو مُصدّرٍ من حمر الحلة جأب جسور [٤]

والشاهد فيه «بي أو مصدر» حيث عطف قوله «مصدر» على الضمير المتصل في «بي» – بالحرف أو – من غير إعادة الخافض.

فأنت ترى هذا السماع وكثرته، وتصرف العرب في حرف العطف، فتارة عطف بالواو وتارة بأو، وتارة ببل، وتارة بلا، وكل هذا التصرف يدل على الجواز، وإن كان الأكثر أن يعاد حرف الجر.

١) البحر المحيط ٢ / ١٥٧ وهو من الطويل ولا يعرف له قائل
٢) البحر المحيط ٢ / ١٥٦ وهو من الطويل ولا يعرف له قائل ٠
٣) البحر المحيط ٢ / ١٥٦ وهو من البسيط ٠
٤) البيت من الرجز البحر المحيط ٢ / ١٥٦
٣– «من الآية» ٢١٧» البقرة

قال تعالى : «وعليها وعلى الفلك تحملون». (سورة المؤمنون ٢٢).

قال تعالى : «فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها». (فصلت ٦١).

قال تعالى : «قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب». (غافر ٨).

وعلى العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض خرجت آيات كثيرة في كتاب الله – عز وجل – منها : ١ – **قوله تعالى** «وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر» [٣] بجر المسجد الحرام عطفا على الضمير المخفوض في «به».

والبصريون يرفضون عطف «المسجد» على الضمير في «به»، وإنما يعطفونه على «سبيل الله» وهو ما قال به **(ابن عطية والزمخشري** وتبعا في ذلك **المبرد)** ورد هذا القول بأنه إذا كان معطوفا على «سبيل الله» لكان متعلقا بقوله «وصد» **إذ التقدير** : «وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام» فهو من تمام عمل المصدر وقد فصل بينهما بقوله «وكفر به» ولا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول [١].

وإذا تقرر أن العطف بغير إعادة الخافض ثابت في كلام العرب نثرها ونظمها، كان تخريج عطف «والمسجد الحرام» على الضمير في «به» أرجح، بل هو متعين، لأن وصف الكلام وفصاحة التركيب تقتضي ذلك [٢].

٢ – **قال تعالى** : «لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة» (من الآية ١٦٢ من سورة النساء).

فالمقيمين في موضع خفض عطفا على الكاف في إليك أو على الكاف في «قبلك». [٣]

وفي الآية تخريجات أخرى لا نجزم فيها لمذهب الكوفيين. ومنها:

أ – «**المقيمين**» بالنصب لا الخفض، منصوب على المدح، وهو مذهب البصريين.

ب – **قرأ ابن جبير**، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمر، ومالك بن دينار، وعصمة عن الأعمش، ويونس، وهارون عن أبي عمرو (والمقيمون) بالرفع نسقا على الأول، كذا في مصحف بن مسعود، قاله الفراء .[٤]

---

١) البحر المحيط ٢ / ٥٥

٢) المرجع السابق ٢ / ١٥٨

٣) الإنصاف في مسائل الخلاف «٦٥» ٢ / ٥٦٣

٤) البحر المحيط ٣ / ٤١٢

ولا حاجة لما ذهب إليه البصريون في قراءة الرفع هذه «والمقيمون» بأنه خطأ من الكاتب محتجين بما روى عن عائشة، وعن بعض ولد عثمان أنه سئل فقال: إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال : ما أكتب ؟ فقيل له أكتب: «والمقيمين الصلاة» – يعني أن المملي أعمل قوله «أكتب» في «المقيمين» على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها، فكتبها على لفظ المملي [١].

وكلام البصريين هذا مردود فما ذكر عن عائشة وأبان بن عثمان أن كتبها بالياء من خطأ كاتب المصحف لا يصح عنهما، ذلك لأنهما عربيان فصيحان، وقطع النعت أشهر في لسان العرب، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد كثيرة، وعلى القطع خرج سيبويه ذلك [٢].

قال الزمخشري ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف، وربما التفت إليه من ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وعني عليه السابقون الأولون الذين مثلهم في التوراة، ومثلهم في الإنجيل، كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام، وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثلمة يسدها من بعدهم، وخرقا يرفوه من يلحق بهم.[٣]

ج – أما جر «المقيمين» عطفا على ضمير الخفض ففيه أوجه:

الأول : أن يكون معطوفا على «بما» في قوله تعالى: «بما أنزل إليك» أي يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة. واختلف في معنى «بالمقيمين الصلاة» **فقيل** : الأنبياء، وقيل : الملائكة، وقيل: المسلمون [٤] وعلى هذا الوجه وافق البصريون الكوفيين.

الثاني: أن يكون معطوفا على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه: ومن قبل «المقيمين الصلاة» يعني من أمتك.

الثالث: أن يكون معطوفا على الكاف في (إليك) أي بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة. يعني الأنبياء عليهم السلام [٥]. **والأولى ألا يستشهد بهذه الآية.**

٣ – **قال تعالى**: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام» قرأ جمهور السبعة (والأرحام) بالنصب، وقرأ حمزة بجرها وهي قراءة النخعي وقتادة والأعمش، فالجر عطفا على

١) الإنصاف في مسائل (٦٥) ٢ / ٤٧١
٢) البحر المحيط ٣ / ٤١٢
٣) الكشاف ١ / ١٩.
٤) البحر المحيط ٣ / ٤١٢
٥) س الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٦٣

الضمير المخفوض في «به» من غير إعادة الخافض، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحة [١].

٤ – قال تعالى: «يستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم» [٢]

فقوله «ما» في موضع خفض عطفا على الضمير المخفوض في «فيهن» من غير إعادة الخافض. [٣] **قاله محمد بن أبي موسى**، وقال: «أفتاهم الله فيما سألوا عنه وما لم يسألوا عنه، ويكون على تقدير حذف، أي: يفتيكم في متلوهن وفيما يتلى عليكم في الكتاب من إضافة متلو إلى ضميرهن سائغة [٤].

أي وفيما يتلى عليكم – فالقياس أنه يجوز أن يبدل منه، وأن يؤكد من غير إعادة «جار»، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة الجار.

٥ – **قال تعالى**: «وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين» [٥] فقوله «من» في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في «لكم» من غير إعادة الخافض، فدل على جوازه. [٦]

وبعد: فإن ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من البصريين في جواز العطف على ضمير الخفض دون إعادة الخافض هو الراجح في المسألة لوروده في كلام العرب نثرا ونظما، وقراءة الكثيرين من القراء، وتخريج القراءة على العطف بما تقتضيه الفصاحة، فدل ذلك – بما لا يدع مجالا للشك – على صحة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم.

والله أعلم

١) البحر المحيط ٢ / ١٥٦
٢) من الآية (٢٧) من سورة النساء
٣) الإنصاف في مسائل ٢ / ٤٦٣
٤) البحر المحيط ٣ / ٣٧٧
٥) الآية (٢٠) من سورة الحجر
٦) البحر المحيط ٣ / ٣٧٧